

## بيان صحفي

في 17 كانون الثاني 2010

باسم الشعب اللبناني... حملة عبر الرسائل الخلوية لاحترام القرارات القضائية والحريات

" أطلقوا سراح يسرا"... "لا تحولوا بيت الأمان إلى سجن"... "أوقفوا التعدي على الحريات الشخصية"... هي رسائل عفوية، وصلتنا بالأمس، تناقلها أفراد غيورون على الحريات وعلى إحترام الحقوق في دولة القانون والمؤسسات.

أتت هذه الحملة عبر الرسائل القصيرة بعد صدور تحقيق صحفي في جريدة الأخبار كان قد سبقه نداءات صادرة عن جمعيتنا نشرت في اكثر من صحيفة، وذلك على خلفية صدور حكم قضائي بتاريخ 11 كانون الأول 2009 عن قاضي الأمور المستعجلة في زحلة، سيننيا قصارجي، يقضي بالزام الدولة اللبنانية- وزارة الداخلية- المديرية العامة للأمن العام بإزالة التعدي عن حقوق يسرا العامري وحريتها الشخصية، وإلزامها بإطلاق سراحها فوراً. وهذا الحكم هو حكم وجاهي معجل التنفيذ. وقد مر أكثر من شهر على الحكم ولم تتل العامري حريتها، رغم تبليغ الدولة للحكم في 24 كانون الأول 2009 وعدم استئنافه.

ويبدو أن أكثر ما استفز هؤلاء هو تصريح المدير العام للأمن العام اللواء فيق جزيني لجريدة الأخبار يوم السبت الماضي والذي قال فيه أن المديرية لن تطلق سراح يسرا، بل ستسلمها لكاريتاس، وأن القاضي الذي أصدر القرار "لا يعرف ما يقوم به"!

هذه الحملة الأهلية ترى فيها جمعيتنا أداة جديدة من وسائل الضغط لاحترام الحقوق في لبنان، وفي حالتنا الحاضرة على المديرية العامة للأمن العام كي تحترم كلمة القضاء وتحصن استقلاليتته وتقوم بإخلاء سبيل العامري، الأمر الذي سيتحقق على ما يبدو في اليومين المقبلين بحسب معلومات خاصة بنا .

من هنا تحية توجهها رواد فرونتيرز لكل من أثاره التعدي على الحريات وعلى القضاء وأرسل رسالة دعم لتنفيذ هذا القرار القضائي، مؤكدا ان الشعب الذي باسمه تصدر كل الاحكام القضائية هو مصدر كل السلطات. ودعوة نطلقها لكل هؤلاء المواطنين المسؤولين للاستمرار في التضامن مع كل المحتجزين تعسفيا الآخرين ومع كل انتهاك لحقوق الإنسان في لبنان.